كلمة البروفسور سليم دكّاش اليسوعيّ في الحلقة الدراسيّة حول الحوكمة الرشيدة والإطار القانونيّ في قطاع الطاقة المتجدّدة، برعاية "كونراد أديناور شتيفتونغ" Konrad Adenauer Stiftung، من تنظيم مرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد، في 4 تشرين الأوّل (أكتوبر) 2022، في حرَم العلوم الاجتماعيّة.

أودّ بدايةً أن أشكر **"كونراد أديناور شتيفتونغ" Konrad Adenauer Stiftung** على رعايتها لهذه الحلقة الدراسيّة حول الحوكمة الرشيدة والإطار القانونيّ في قطاع الطاقة المتجدّدة في لبنان، بدعوة من مدير مرصد الوظيفة العامّة والحكم الرشيد البروفسور باسكال مونان Pascal Monin. وحسنًا فعلت إدارة المرصد باختيار موضوع الطاقة لأنّ هذا الموضوع، قبل أن يكون سياسيًّا وإداريًّا، إنّما هو موضوع يوجع اللبنانيين في حياتهم اليوميّة، في مختلف قطاعاتهم.

لست في وارد الدخول في مناقشة القوانين أو مشاريع القوانين في مجال الطاقة المتجدّدة، فهذا يُترَك للمتخصّصين في هذا المجال من أهل القانون والعلم، فأتوقّف عند نقاط ثلاث :

الأولى أنّ الطاقة المتجدّدة هي في الواقع طاقات متجدّدة لأنّها تشمل تلك التي تُستمَدّ من الموارد الطبيعيّة التي لا تنفذ وتتجدّد باستمرار مثل الرياح والمياه والشمس المتوافرة في معظم دول العالم، كما يُمكن أن يتمّ إنتاجها من حركة الأمواج من مدّ وجزر أو من الطاقة الحركيّة الأرضيّة أو من حرارة مولّدات الكهرباء وغيرها من المولّدات. وفي حال التعدّد هذا لا بدّ من أن يأخذ القانون هذا التنوّع بالحسبان وأن ينتبه أيضًا، لما هو من باب الانتفاع الشخصيّ والعائليّ، باختلاف ما يكون

من باب الإنتاج الواسع الصناعيّ ذي الطبيعة التجاريّة، ويُعرَف من الأدب الخاصّ بالطاقة المتجدّدة أنّ لهذه الطاقة أربابها وهي تجارة تدرّ الإرباح الوفيرة كما هو حاصل اليوم في دُول الغرب.

ونقول **ثانيةً** إنّ أيّ إطار قانونيّ لا بدّ أن يشرّع لشروط إنتاج الطاقة المتجدّدة أن يعمد بصورة صريحة لمساعدة الأسر الفقيرة والمتوسّطة الحال، فيضبط شروط التجارة والتركيب والمتابعة بصورة سليمة، من دون أن يزيد المواطن قهرًا على قهره وتعاسة على تعاسته، وأن يكون قانونًا لصالح المواطن قبل أن يكون لصالح الدولة وإلاّ يتحوّل أداة للبخشيش والبرطيل وإضافة فصل جديد من فصول الفساد في هذه البلاد. فالمواطن أمام الغلاء الحالي والثمن الآتي الباهظ أمام جيب فارغ أو مقدوح له الحقّ في أن يستفيد من إنتاج عدد من ألواح الكهرباء تنير بعض بيته وتشغّل حوائجه الأساسيّة.

وأقول **ثالثًا** إنّ على لبنان أن تكون له سياسة واضحة متقدّمة في هذا المجال فينضمّ إلى أسرة دُول الطاقة المتجدّدة الخمسة والستّين التي تنوي أو التي تعمل اليوم لتطوير هذه الطاقة وبالطرق المختلفة لإنتاج الطاقة الحراريّة وتوزيعها على المواطنين وحتّى لبيعها لدول أخرى، ومن الدول النفطيّة اليوم، دول وضعت الخطط الجيّدة لتطوير هذا القطاع بحيث إن نَضب نفطها أو غازها تستطيع إكمال المسيرة في الاتّجار بالطاقة وتخزينها وتوزيعها على الشعوب. فيا ليت لبنان يذهب إلى هذه الصناعة وبقوّة، وهو في الوقت عينه يذهب إلى ترسيم حدوده والتنقيب عن النفط والغاز وهكذا يكون رابحًا على الجهتين.

فشكرًا لإصغائكم، متمنيًّا لهذه الحلقة الدراسيّة وللمحاضرين فيها كلّ الريادة وكلّ النجاح.